S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2883
30 August 1989

ARABIC

مجلس الأمن

UN LIBRARY
SEP 1 1989
UN/SA COLLECTION

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والثمانين بعد الالفين والثمانمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ٣٠ آب/اغسطس ١٩٨٩ ، الساعة ١٦/٣٠

الرئيس : السيد جودي (الجزائر)

الاعضاء :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد لوزنسكي
اثيوبيا	السيد غبريمدهين
البرازيل	السيد الينكار
السنغال	السيد با
الصين	السيد يو منغجيا
فرنسا	السيد بلان
فنلندا	السيدة راسي
كندا	السيد تيتو
كولومبيا	السيد غريلو
ماليزيا	السيد هاسمي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير كريسبين تيكيل
نيبال	السيد رانا
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيكرينغ
يوغوسلافيا	السيد كوتيفسكي

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من احد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

89-61153/A ١٦٤٤ض(٨٩)

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٢٥

إقرار جدول الاعمال

أقر جدول الاعمال .

الحالة في الاراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة في ٢٩ آب/اغسطس ١٩٨٩ موجهة الى رئيس مجلس الامن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لقطر لدى الامم المتحدة (S/20817)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بانني تلقيت رسالة من ممثل اسرائيل يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة ممثل اسرائيل الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت وذلك وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

حيث أنه ليس هناك اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس شغل السيد بين (اسرائيل) المقعد المخصص له الى جانب قاعة المجلس .

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٩ موجهة الى رئيس مجلس الامن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة (S/20817)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل اسرائيل يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة ممثل اسرائيل الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت وذلك وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

حيث أنه ليس هناك اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس شغل السيد بين (اسرائيل) المقعد المخصص له الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بانني تلقيت رسالة مؤرخة في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٩ من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الامم المتحدة والتي ستصدر بوصفها الوثيقة S/20823 ونصها كما يلي :

"يشرفني أن أطلب أن يقوم مجلس الامن ، وفقا لممارساته السابقة ، بدعوة نائب المراقب الدائم لفلسطين لدى الامم المتحدة الى المشاركة في مناقشة البند المعنون 'الحالة في الاراضي العربية المحتلة'" .

لم يقدم هذا الطلب وفقا للمادة ٣٧ ولا المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الامن . ولكن اذا تمت الموافقة عليه فسيدعو المجلس نائب المراقب الدائم لفلسطين الى المشاركة ليس وفقا للمادة ٣٧ أو المادة ٣٩ وإنما بنفس حقوق المشاركة المنصوص عليها في المادة ٣٧ .

هل يرغب أي عضو في مجلس الامن في التكلم بشان هذا الطلب ؟

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الامريكية) : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستطلب الولايات المتحدة التصويت على الاقتراح المقدم الى مجلس الامن ، وستصوت الولايات المتحده ضده لسببين :

أولا ، نعتقد أن المجلس لم يتلق طلبا مستوفيا للشروط اللازمة للتكلم ؛ ثانيا ، ترى الولايات المتحدة أنه لا ينبغي منح المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية الاذن بالكلام إلا اذا كان الطلب متمشيا مع المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس . ونرى أنه ليس من المستنسب ولا من الحكمة أن يخرج المجلس على ممارسته فيخل بالقواعد التي وضعها .

ولنسأل أنفسنا ، نحن أعضاء المجلس ، السؤال التالي : هل القرار بالخروج على قواعد عملنا والاخلال باجراءاتنا سيعزز أم ينتقص من قدرة المجلس على القيام بدور بناء في عملية السلام في الشرق الاوسط ؟ يعتقد وفدي اعتقادا راسخا أن هذا القرار ينتقص من قدرة المجلس على القيام بهذا الدور .

ويعلم جميع أعضاء المجلس أن العادة جرت على أنه ليس للمراقبين الحق في التكلم في المجلس بناء على طلبهم ، وانما بناء على طلب تقدمه دولة عضو بالنيابة عن المراقب . ولا ترى حكومة بلادي أي مبرر للخروج على الممارسة الحالية .

ومن الواضح أن قرارات الجمعية العامة ليست ملزمة لمجلس الامن . وعلى أي حال لا يوجد في القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة مؤخرا ما يبرر تغيير ممارسات مجلس الامن . فقرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٣ الذي استهدف تغيير مركز بعثة منظمة التحرير الفلسطينية ، قام بذلك

"دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية ووظائفها في منظومة الامم المتحدة وفقا للقرارات والممارسات ذات الصلة" . (قرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٣ ، الفقرة ٣)

فذلك القرار لا يشكل اعترافا باية دولة باسم فلسطين . والولايات المتحدة ، شانها شأن العديد من أعضاء الامم المتحدة ، لا تعترف بهذه الدولة .

وقد اتخذت الولايات المتحدة على الدوام موقفا مفاده أنه وفقا للنظام الداخلي المؤقت لمجلس الامن ، فان الاساس القانوني الوحيد الذي يعطي المجلس بموجبه حق الاستماع للمتكلمين باسم كيانات غير حكومية هو المادة ٣٩ .

وطوال أربعة عقود أيدت الولايات المتحدة التفسير المرن للمادة ٣٩ ، وما كانت لتعترض لو أن هذه المسألة أشيرت بموجب تلك المادة . لكننا نعترض على الخروج الاستثنائي على الاجراءات الاصولية .

وبالتالي تعارض الولايات المتحدة إعطاء منظمة التحرير الفلسطينية نفس حقوق المشاركة في اجراءات مجلس الامن كما لو كانت هذه المنظمة تمثل دولة عضوا في الامم المتحدة .

إننا نؤمن ، بطبيعة الحال ، بالاستماع الى جميع وجهات النظر ، ولكن ليس بطريقة تخرق قواعد عملنا . وبصفة خاصة لا توافق الولايات المتحدة على ما درج عليه مجلس الامن مؤخرا من اتباع ممارسة انتقائية تتمثل في محاولة تعزيز هيبة أولئك الذين يرغبون في التكلم في المجلس عن طريق الخروج على قواعد النظام الداخلي المؤقت . إننا نرى أن هذا الاجراء الاستثنائي يفتقر الى أي أساس قانوني ويمثل إخلالا بالقواعد .

لكل هذه الاسباب تطلب الولايات المتحدة طرح شروط الدعوة المقترحة للتصويت . وبالطبع ستصوت الولايات المتحدة ضد الاقتراح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اذا لم يكن هناك عضو آخر من أعضاء المجلس يود أن يتكلم في هذه المرحلة ، سأعتبر أن المجلس مستعد للتصويت على طلب فلسطين .

تقرر ذلك .

أُجري التصويت برفع الايدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، البرازيل ، الجزائر ، السنغال ، الصين ، فنلندا ، كولومبيا ، ماليزيا ، نيبال ، يوغوسلافيا

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون : فرنسا ، كندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي : ١١ صوتا مؤيدا مقابل صوت واحد معارض ، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت . وبذلك تمت الموافقة على الطلب .

بدعوة من الرئيس شغل السيد منصور (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يبدأ المجلس الآن النظر في البند المدرج على جدول أعماله . يجتمع مجلس الامن استجابة للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٩ الموجهة الى رئيس مجلس الامن من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لقطر لدى الامم المتحدة ، الوثيقة S/20817 .

ومعروض على أعضاء المجلس نص مشروع القرار المقدم من اثيوبيا والجزائر والسنغال وكولومبيا وماليزيا ونيبال ويوغوسلافيا ، الوارد في الوثيقة S/20820 .

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقة S/20816 التي تحتوي على نص رسالة مؤرخة في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٩ موجهة الى الامين العام من القائم بالاعمال بالنيابة لبعثة المراقب الدائم لفلسطين لدى الامم المتحدة .

وتلقى أعضاء المجلس أيضا صورا عن رسالة مؤرخة في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٩ موجهة الى الامين العام من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبنان لدى الامم المتحدة ، ستنشر بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الامن تحت الرمز S/20882 في الساعة ٦/٠٠ من صباح يوم الغد .

طلب ممثل اسرائيل التكلم حول هذا البند . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد بين (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الامن لشهر آب/أغسطس . وأود أيضا أن أهنئ الممثل الدائم ليوغوسلافيا على الطريقة التي أدار بها أعمال مجلس الامن خلال الشهر المنصرم .

لقد عدت لتوي من إقامة قصيرة في اسرائيل . وقد أكدت ملاحظاتي هناك مرة أخرى اقتناعي بأنه يمكن بالفعل تحقيق مستقبل أفضل لمنطقتنا . لقد شاهدت شعبا يتوق الى السلم ، شعبا يتضح تطلعه الذي دام طويلا الى التعايش والتسامح في كل حديث .

ولئن كان الامل المتشبث سائدا ، فانه يتعرض لاختبارات قاسية نتيجة للعنف اليومي الذي يتعرض له بلدنا . لقد رأيت مجتمعا يتألم بفعل تصاعد العنف المتسم بعمليات الخطف والضرب والقتل اليومية لليهود والعرب على حد سواء .

في الاسبوع الماضي فقط شدت أعصابنا جميعا قصة الاختطاف التي تلاحقت أحداثها بسرعة ، لتاجر مجوهرات اسرائيلي ، اكتشف حيا فيما بعد في قاع بئر عمقها عشرون قدما . وفي اليوم نفسه انحرفت حافلة مدنية حاولت أن تتفادى العرب الذين يلقون الحجارة ، الى الطريق المعاكس واصطدمت بسيارة خاصة وقتلت أما وأطفالها الثلاثة .

إن الآثار المتراكمة للعنف تجد التعبير عنها في الصحف الاسرائيلية التي يجري الاعراب فيها عن مشاعر خيبة الامل المريرة إزاء آفاق السلم ، وبصفة خاصة بعد إعلان نتائج مؤتمر حركة فتح الخامس . لا يمكن لاي اسرائيلي ألا يصيبه الجزع من قرارات مثل الدعوة الى "مواصلة تكثيف وتصعيد العمل العسكري وجميع أشكال النضال لتصفية الاحتلال الاسرائيلي - الصهيوني لارضنا الفلسطينية المحتلة" . وتتوافق الآراء - حتى في الدوائر التحررية - على أن فتح "ألغت الملغى" . ومع ذلك فان أملنا ما زال سائدا .

والدليل على هذا الامل هو تصميمنا الثابت على مواصلة الحوار مع الزعماء الفلسطينيين المحليين ، وهو حوار ، على الرغم من الجهود القصوى التي تبذلها منظمة التحرير الفلسطينية ، ما زال مستمرا بلا توقف . وهكذا نرى أن رئيس وزراء اسرائيل ، اسحاق شامير ، ووزير خارجيتها موشي أرينز ، ووزير الدفاع اسحاق رابين ، وغيرهم ، ما زالوا يعقدون محادثات موسعة مع زعماء من مختلف عناصر المجتمع الفلسطيني . والغرض من هذه الاجتماعات هو الوصول الى اتفاق حول طرائق وعملية اجراء انتخابات حرة وديمقراطية في الاراضي ، كخطوة أولى نحو تحقيق سلم شامل .

أما البلدان التي تعقد مجلس الامن مرارا وتكرارا من أجل إدانة اسرائيل ، فهي تتظاهر فقط بانها تفعل ذلك لحماية الفلسطينيين ، لان تلك البلدان لو كانت حقا مهتمة بالقضية لضمت صوتها تاييدا لعملية السلم بدلا من أن تعقد هذا المجلس بلا جدوى على أساس شهري . وعلى كل ، فان تلك البلدان ليست من الضحايا ، أما الذين يعانون بالفعل من لعبة النفاق هذه فهم شعبي والفلسطينيون .

لقد تصاعدت أعمال العنف الوحشي بسرعة في الاشهر الاخيرة ، واستهدف أكثر من نصف الهجمات الارهابية السكان الفلسطينيين المحليين . والواقع أن عدد الفلسطينيين

الذين وقعوا ضحايا العنف الذي ترتكبه منظمة التحرير الفلسطينية أكبر كثيرا من عدد الاسرائيليين . لقد قتلت أكثر من ١٠٠ فلسطيني في الاراضي ، المجموعات المختلفة التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ بداية عام ١٩٨٨ . وبعد إعلان مبادرة السلم الاسرائيلية في نيسان/ابريل ١٩٨٩ بدأ معدل الهجمات التي شنت بتوجيه من المنظمة ضد الفلسطينيين في التزايد بسرعة كبيرة . وقد اغتيل حوالي ٥٠ منهم في الشهرين الماضيين وحدهما .

ان هذه الزيادة الكبيرة في العنف ، كما ينبغي أن يكون واضحا ، هي رد الفعل المباشر لمنظمة التحرير الفلسطينية على التحدي الذي فرضته مبادرة السلم التي تقدمت بها اسرائيل في نيسان/ابريل ١٩٨٩ . وهذا العنف يستهدف إخافة السكان المحليين وضمان السيطرة المطلقة للمنظمة . أما الوسائل المستخدمة في هذه الحملة فقد كانت وحشية بشكل غير عادي . فعادة ما تختطف الضحية وتستجوب وتعذب ثم تعدم في نهاية الأمر بالضرب أو الطعن أو تقطيعها بالفئوس حتى الموت . وقد شاعت أيضا عمليات الشنق العلني ، بما في ذلك شنق المدرسين في ساحات المدارس أمام أطفال تملكهم الرعب .

وعندما سئل عرفات في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٩ عما اذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية توافق على مثل هذه الهجمات ، رد على المراسل الصحفي بسؤاله "هل أنتم ضدها ؟" . وكانت هذه تذكرة تقشعر لها الأبدان بالتحذير الشهير الذي أصدره عرفات في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ قائلا : "أي شخص يفكر في وقف الانتفاضة قبل تحقيق أهدافها سأطلق على صدره عشر رصاصات" . وفي الوقت نفسه ، ومع محاولات منظمة التحرير الفلسطينية تحقيق أهدافها ، يجري قتل الناس .

ومع ذلك فان اسرائيل هي التي يفرض عليها القانون الدولي مسؤولية الحفاظ على النظام العام والسلامة العامة في الاراضي الواقعة تحت ادارتها ، الى أن يتسنى التوصل الى اتفاق تفاوضي نهائي حول مركز تلك الاراضي . والواقع أن السلامة العامة يجري الحفاظ عليها في مواجهة تحريض سافر من جانب العالم العربي . ومع ذلك نتعرض

بشكل متكرر لادانة مجلس الامن . والسؤال الهام هو : لماذا لم تتناول هذه الهيئة اطلاقا ذلك العنف الذي اتسع نطاقه والذي استوجب تدابيرنا ؟ إن السياق لم يُنظر فيه ابدا ، ولم يصدر أي نداء بأن يتحلى جميع الاطراف بضبط النفس .

أما فيما يتعلق بمضمون القضية ترى اسرائيل أنه على ضوء المركز الفريد ليهودا والسامرة ومنطقة غزة ، يعد الانطباق القانوني لاتفاقية جنيف الرابعة على هذه المناطق أمرا مشكوكا فيه . ومع ذلك فضلت اسرائيل طرح المسألة القانونية المتعلقة بمركز تلك المناطق جانبا ، وقررت أن تتصرف على ضوء الامر الواقع ، ووفقا للاحكام الانسانية لتلك الاتفاقية .

وبناء على ذلك تصرفت اسرائيل بأقصى درجة من ضبط النفس وفي حدود القانون المحلي والدولي . ليس هذا فحسب ، بل اننا قد صممنا على عدم اللجوء الى عقوبة الاعدام التي نصت عليها صراحة اتفاقية جنيف الرابعة . وبدلا من ذلك فضلت اسرائيل ممارسة تدابير أقل قسوة مشتقة من القانون المحلي المنطبق في الاراضي ، وفقا لمقتضيات القانون الدولي . ان قانون الارض هذا ظل مطبقا منذ الحكم البريطاني - وبعده الحكم الاردني والمصري - على هذه الاراضي . وهو يسمح بطرد الافراد الذين يشكلون تهديدا مباشرا وخطيرا للامن والسلامة العامة .

وحيث أن اسرائيل تعتبر عمليات الطرد هذه أكثر تدابيرها شدة ، فان القرار بإبعاد الافراد لا يتخذ بشكل تعسفي أو باستخفاف . بل على العكس من ذلك فان هذا التدبير لا يتخذ إلا بعد دراسة متأنية الى أبعد الحدود وبعد استنتاج أن جميع الوسائل الاخرى قد أخفقت في الحد من العنف ومنع المخاطر الشديدة التي تتعرض لها السلامة العامة . وهو خطوة استثنائية نعتبر اللجوء اليها الملاذ الاخير ، بعد أن استنفد كل فرد من الافراد سبل الانتصاف القانوني المتاحة له . لقد قام كل منهم باستئناف قضيته أمام المحكمة العليا في اسرائيل ، وهي عملية طويلة استغرقت حوالي سنة .

وفيما يتعلق بمسالة القانون الدولي فان المحكمة العليا في اسرائيل درست بشكل متكرر التفسير والتطبيق الصحيحين للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة - ورات المحكمة أنه بينما يعد الابعاد الجماعي محظورا بموجب المادة ٤٩ ، فان طرد الافراد أمر مسموح به .

ان اسرائيل دولة تحرص على حكم القانون الذي تضمنه هيئة قضائية مستقلة . ومحاكمنا - ونظامنا القضائي ككل - أرست لنفسها سمعة لا تقبل الطعن فيها ، ويمكنها بالتأكيد أن تضاهي المحاكم الاخرى في معظم البلدان ، بل أن تبزها في كثير من الحالات .

تبرز نتيجة مؤسفة ولكنها واضحة تماما من عقد مقارنة بين الاجراءات المتعجلة التي يتخذها مجلس الامن اليوم ، وعجزه المطلق عن الاستجابة بطريقة فعالة لعمليات الذبح العشوائي التي ترتكبها سوريا ووكلاؤها في لبنان .

قبل اسبوعين فقط بذل الامين العام جهودا كبرى لعقد مجلس الامن ردا على المذبحة الجماعية التي تحدث في لبنان . وهذه الجهود الجديرة بالثناء قابلتها بصد واضح وفعال قلة من أعضاء المجلس ، لاشك في أن بواعثها الخفية تتجاوز التهديد الذي يتعرض له السلم والامن الدوليان .

ومن ثم ، فان واحدة من أكثر الأزمات الدولية خطورة في عصرنا ، وهي التي تنطوي على احتلال ثلثي لبنان بواسطة ٤٠ ٠٠٠ جندي سوري ، والقصف السوري الوحشي لبيروت الذي أسفر عن مئات الألوف من اللاجئين ، وما يقرب من ألف قتيل قد أهملت . والتوترات العالمية الحادة تجوهلت . وبدلا من إجراء مناقشة رسمية ، دُفع المجلس الى الاكتفاء ببيان رئاسي مخفف سمح بالكاد بالاعراب عن "القلق البالغ" بشأن أعمال القتل ولا حاجة بنا الى القول أنه تجاهل ذكر مسؤولية سوريا المباشرة عن أعمال القتل .

والنتيجة واضحة أن جدول أعمال مجلس الأمن تفرضه اليوم ، كما فرضته منذ اسبوعين ، البواعث الخفية لبعض الأعضاء . وأهم هذه البواعث إعاقة أية إمكانية حقيقية لاقامة السلام بين اسرائيل والدول التي لا تزال رسميا في حالة حرب معها .

ومع هذا ، فاننا لا نشعر باليأس . وندعو دول الشرق الأوسط الى أن تؤيد مبادرة السلام وتبدأ عملية نتوق اليها نحن في اسرائيل . وبغية تعزيز هذا ، ندعو مجلس الأمن الى تشجيع إحراز تقدم كبير للخروج من حالة الركود الحالية والمساعدة على دعم التحرك صوب مستقبل سلمي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه . وما لم أسمع اعتراضا ، سأطرح مشروع القرار للتصويت . وحيث أنه لا يوجد اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الادلاء ببيانات قبل التصويت .

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يجتمع مجلس الأمن اليوم للنظر في مشروع قرار قدمه أعضاء عدم الانحياز في مجلس الأمن . ويتعلق مشروع القرار بالاجراء الذي قامت به حكومة اسرائيل يوم ٢٧ آب/أغسطس بإبعاد خمسة فلسطينيين من الأراضي المحتلة .

إن موقف الولايات المتحدة بشأن هذه المسألة معروف . وقد أكده مجددا المتحدث باسم وزارة الخارجية يوم ٢٨ آب/أغسطس : اننا نعارض من حيث المبدأ الابعاد باعتباره

يتعارض مع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة ، التي تنطبق على أراضي الضفة الغربية وغزة المحتلة . كما أننا نرى أن عمليات الابعاد ليست مفيدة لانها تزيد حدة التوترات وتفسد المناخ في المنطقة ، مما يزيد من صعوبة اشتراك الاسرائيليين والفلسطينيين في حوار بناء وبالتالي التحرك بعملية السلام الى الامام . وقد أعربنا عن وجهات نظرنا هذه مرارا لحكومة اسرائيل .

لقد أعرب مجلس الامن في قراره ٦٣٦ (١٩٨٩) الصادر في ٦ تموز/يوليه عن بالغ أسفه لعمليات الابعاد المستمرة وطلب الى اسرائيل أن تكف عن إبعاد أي فلسطينيين مدنيين آخرين . ورغم هذا النداء الذي وجهه المجلس ، بدأت اسرائيل بعد أقل من شهرين بإبعاد خمسة فلسطينيين آخرين . وفي هذا الاطار ، لن تعارض حكومة بلادي مشروع القرار المعروض على المجلس ، ولكنها ستمتنع عن التصويت .

إن الولايات المتحدة تود أن توضح أننا لا نعتقد أن اللجوء المتكرر الى مجلس الامن سيساعد على معالجة المشاكل الكامنة الخاصة بالتوصل الى سلام أو تسهيل المفاوضات بين الاطراف . إن القرارات الصعبة التي نحتاج اليها لبدء عملية مفاوضات تقع مسؤوليتها على الاطراف نفسها ؛ ولا يمكن لغيرها أن تتخذها نيابة عنها . ان الولايات المتحدة تواصل جهودها النشطة لمساعدة الاطراف على إقامة حوار يمكن أن يؤدي الى ترتيبات المركز المؤقت والمركز النهائي في الاراضي المحتلة ، والى السلام الشامل في المنطقة .

وبغرض التسجيل للاثبات ، أود أن أضيف اعتراضنا الذي كثيرا ما أبديناه على العبارتين الواردتين في مشروع القرار "الاراضي الفلسطينية المحتلة" و "الاراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، وعلى الاراضي العربية المحتلة الاخرى" . إننا نعتبر أن هاتين العبارتين تصفان الاراضي بطريقة سكانية وتقتصران على الاراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ ، ولا تحكم مسبقا على مركزها ، الذي لا يمكن أن يحل إلا عن طريق المفاوضات . ونحن على اقتناع بأن القدس يجب أن تظل غير مقسمة ، ولكن ينبغي أن يتقرر مركزها النهائي عن طريق المفاوضات .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أطرح الآن مشروع القرار للتصويت .

أجري التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، البرازيل ، الجزائر ، السنغال ، الصين ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، كولومبيا ، ماليزيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، نيبال ، يوغوسلافيا

المعارضون : لا أحد

الممتنعون : الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي : ١٤ صوتا مؤيدا مقابل لا شيء مع امتناع عضو واحد عن التصويت . اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٦٤١ (١٩٨٩) .

يرغب ممثل فلسطين في التكلم وأعطيه الكلمة .

السيد منصور (فلسطين) : السيد الرئيس ، أود في البداية أن أعبر لكم عن فائق سعادتنا واعتزازنا ونحن نرى سيادتكم بما تتحلون به من خبرة ودراية سياسية ودبلوماسية رفيعة تترأسون اجتماعات هذا المجلس الموقر لهذا الشهر . ان الروابط التي تجمع بين شعبنا وبلدنا وحكومتينا هي أكثر من الانتماء الى الأمة العربية ، حيث أن شعبنا الفلسطيني وثوارنا وشعبنا تحت الاحتلال الاسرائيلي ، شعب الانتفاضة ، كان ولا يزال ينظر الى ثورة المليون ونصف المليون شهيد - ثورة الجزائر - كمصدر إلهام وعنصر تحفيز على الاستمرار في كفاحنا حتى انجاز أهدافنا الوطنية في العودة الى الوطن وتقرير المصير وتجسيد دولة فلسطين ذات السيادة الكاملة على تراب أرضنا الفلسطينية المحتلة .

أود أن أعبر عن شكرنا للدول التي صوتت لصالح مشاركتنا في هذه الجلسة بالطريقة المعهودة ، كما أود أن أشكر باسم شعبنا الفلسطيني وباسم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي لها صلاحيات ومهمات الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين حتى تشكيل هذه الحكومة أن جميع الدول التي صوتت لصالح القرار الذي اعتمد - القرار ٦٤١ (١٩٨٩) . وأشكر بشكل خاص مجموعة عدم الانحياز على تبني القرار عندما كان مشروعا وعلى الجهد الذي بذلته في إنجاح مساعينا .

اننا ننظر الى مجلس الامن بشكل خاص ، والى الامم المتحدة بشكل عام ، والى أمينها العام السيد دي كوييار بعين التقدير والاحترام العاليين ولا نزال نصبو الى أن نتمكن جميعا وتحت اشراف الامم المتحدة من البدء في التحضير ، ومن ثم من عقد المؤتمر الدولي للسلام كما دعت الى ذلك قرارات الامم المتحدة وبخاصة القرار ١٧٦/٣٤ .

إن يد شعبنا ، شعب الانتفاضة ، وقيادته منظمة التحرير الفلسطينية ، لا تزال ممدودة لكل الذين يرغبون في المشاركة في عملية السلام المبني على العدل والقادرين على هذه المشاركة . أما الذين لا يزالون يدفعون بخيار الحرب والدمار والاحتلال والتنكيل والبطش بشعبنا ، بخاصة تحت الاحتلال . والذين لا يحترمون قرارات مجلس الأمن واتفاقات جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ولا يلتزمون بها ، فهم ، ومن يدعمهم ، المسؤولون عن عواقب تفويت فرصة السلام التاريخية القائمة أمامنا جميعا .

وختاما ، نود أن نبعث من على هذا المنبر الى شعبنا البطل الصامد في الأرض الفلسطينية المحتلة أسمى آيات الفخر والاعتزاز بهم ، وبكفاحهم ، وبتضحياتهم ونقول لهم إن يوم النصر قادم ، وان كابوس الاحتلال الاسرائيلي هو حتما للزوال ، وقريبا .

الرئيس : أشكر مندوب فلسطين على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي ولبلادي .

(تكلم بالانكليزية)

ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي ، وبهذا يكون مجلس الأمن قد انتهى من المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠